

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

## وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للعراق في تشرين الثاني 2014، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في تشرين الثاني 2019، وافقت العراق على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

## العراق

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: تشرين الثاني 2014 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 12 كانون أول 2014 (A/HRC/28/14)
- إعداد تقارير منتصف المدة: أيار 2017
- المشاورات الوطنية: أيار 2018
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: كانون ثاني 2019- 21 آذار 2019
- الاستعراض المقبل: تشرين الثاني 2019



السعي في تنفيذ مشاريع التنمية، وخاصة تلك المتعلقة بتوفير مياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية. مواصلة الجهود لتوسيع نطاق التغطية الصحية والخدمات الصحية الأساسية.



تمكين وتحسين وضع النساء والفتيات من خلال خلق بيئة خالية من التمييز، وضمان التمثيل المتساوي في كل القطاعات والحق في والتعليم، فضلاً عن معالجة قضايا مثل العنف المبني على النوع الاجتماعي، بالأخص جرائم الشرف، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزواج الأطفال. اعتماد وتنفيذ سياسات وطنية لحماية المرأة من خلال عملية شاملة وتشاركية، بما في ذلك إشراك المدافعات عن حقوق الإنسان ضد أي شكل من أشكال التمييز أو العنف الذي يرتكب إما في الأماكن العامة أو في المنازل. تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين الفتيات في المناطق الريفية من الالتحاق بالمدارس وغيرها المؤسسات التعليمية.



مواصلة بذل المزيد من الجهود لتعزيز مبدأ التسامح والتقبل بين مختلف فئات المجتمع العراقي. ضمان الحماية الواجبة للأقليات المختلفة دينياً أو قومياً أو عرقياً والتي تهددها زيادة العنف والتوترات. مواصلة تعزيز وحماية حقوق الفئات المهمشة من النساء، والأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة.



تنفيذ القوانين التي تسهل الحصول على العدالة للنساء المحتجزات، وكذلك وتسمح للمرأة بأن ترث الأرض وتملك الممتلكات. النظر في الحد من عدد الجرائم التي قد تكون عقوبتها الإعدام. اعتماد تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما "جرائم الشرف" وضمان تقديم الجناة إلى العدالة، وتوفير إجراءات منصفة للضحايا. ضمان أن جميع الأعمال العسكرية تتماشى مع القانون الدولي، وأن تجري تحقيقاً شاملاً ونزيهاً حول الانتهاكات الجسيمة المزعومة وأن يتم تقديم المسؤولين إلى العدالة. التركيز على زيادة الوعي بين منفذي السياسات حول سيادة القانون من أجل ضمان حقوق الإنسان للمواطنين العراقيين، ومكافحة الفساد واستعادة الثقة العامة في الحكومة. إصلاح الممارسات القضائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، بحيث لا يمكن استخدام القانون كذريعة للاعتقالات دون أوامر اعتقال أو احتجاز لمدة طويلة دون محاكمة بما في ذلك انتهاك للحقوق. توفير الهيئات الدستورية، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات الحكومية ذات الصلة التي لها الولاية اللازمة للتحقيق بفعالية وتوثيق جميع الجرائم المرتكبة ضد الأقليات العرقية والدينية ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق  
الإنسان في مصر (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
تم التصديق عليها مع إعلانات	تم التصديق عليها مع تحفظات
تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات	تم التوقيع عليها بدون تصديق
لم يتم اتخاذ إجراء	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام